العشائر العراقية ودورها في التكامل السياسي والحضاري في العراق حتى نهاية العهد الملكي عام 1958

م.د . كتاب غالي جبار الجبوري
المديرية العامة لتربية القادسية / التعليم الثانوي
ktab.aljboory2016@gmail.com

مستخلص البحث:
يعد المجتمع العراقي من المجتمعات المترابطة عضوياً واجتماعياً بفعل التقارب الأسري بين أفرادها وروابط الأخوة والتعايش السلمي والتقارب الثقافي والحضاري الذي عززته قيم متشابهة من نظم عشائرية وأعراف قبلية متوارثة , وهو الأمر الذي انعكس إيجابا على تحقيق السلم الاجتماعي وضبط سلوك الأفراد وفق معايير نابعة من الواقع الاجتماعي والثقافي في العراق وعززه تنامي الدور السياسي للعشيرة ممثلة بشيخها في الدولة العراقية الحديثة وتكامله المبدئي مع الدور المدني الذي تبنته الاحزاب المنبثقة بعد تشكيل الحكومة العراقية عام 1921 وهو ماسيناقشه هذ البحث من حيث بناء الدولة وتعزيز السلم الاهلي والحضاري ومأأفرزته التجربة السياسية لشيوخ العشائر الذين تهيأ لهن الانخراط في العمل السياسي والبرلماني طيلة العهد الملكي في العراق.
كلمات مفتاحية: المجتمع العراقي , الشيوخ , العشائر , الزعماء.

المقدمـــة:
منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 كان للعشائر العراقية دوراً حاضرا واصيلا في تكوينها ونشوؤها , فالمجتمع العراقي قائم بالدرجة الاساس على طبيعة تكوينه العشائري والقبلي فالعرب هم الاغلبية الكبيرة في العراق وينحدرون من بطون تعود كلها من حيث الانتساب الى قحطان وعدنان وهما أصل العرب, ثم توالدت منهما بطون العرب المتعددة ونزحت في موجات متعاقبة وتحت ظروف مختلفة من اليمن والحجاز الى العراق بوصفه ارض السواد حيث وفرة المياه متمثلة بنهري دجلة والفرات اللذان يغطيان مساحة العراق من الشمال الى الجنوب طولا فضلا عن غزارة الامطار وسهولة الارض وازدهار الزراعة مما جعل بلاد وادي الرافدين مقصد تلك العشائر الباحثة عن الماء والكلأ والراغبة في حياة الاستقرار بعيدا عن قيض الصحراء , وخلال مراحل التاريخ العراقي المتلاحقة كونت تلك العشائر بفعل الحاجة والظروف المحيطة بها كونت تحالفات وتعاقدات اجتماعية مع بعضها البعض تحددت بموجبها وبشكل توافقي مناطق جغرافية معينة لكل عشيرة لتنزل فيها وتتخذها مرعى لمواشيها ودوابها , وكانت تلك التسويات تتم حسب ضخامة العشيرة وعدد افرادها وما تملكه من قوة وسلاح وفرسان , إذ كانت صفة الغزو والإغارة قد لازمت العشائر العربية منذ زمن بعيد وحدثت كثير من الحروب والصراعات فيما بينها, وكثيرا ما كانت العصبية القبلية وروح الثأر تأجج حالة الصراع والانتقام من جديد , مما جعل العشائر تعتمد على قوة رجالها ومدى أعدادهم وتجهيزهم بالسلاح وهي بذلك تسعى للدفاع عن نفسها أمام الأخطار التي تواجهها من جهة , وتعزيز مكانتها ودورها على الصعيد الاجتماعي والتوسع على حساب الاراضي المجاورة لها وذلك بإزاحة العشائر الأضعف للحلول محلهم واستغلال اراضيهم من جهة أخرى.

التطورات الاجتماعية وأثر العشيرة فيها:
لجأت العديد من العشائر لاسيما الضعيفة منها والقليلة العدد الى التحالف مع عشائر أكبر لتعزيز أمنها ودفع غائلة المعتدين عنها , وقد ظهرت في العراق الحديث والقريب عدة تحالفات عشائرية كبيرة منها تحالف عشائر المنتفك الذي تكون في جنوب العراق في بدايات القرن السابع عشر وضم

عشائر عديدة من الجنوب وسيطر على أجزاء واسعة من الاراضي الزراعية واستحوذ عليها رغماً عن إرادة السلطة آنذاك , يليه تحالف بني لام في العمارة وتحالف الخزاعل وغيرها من التحالفات القبلية[1], ولم يقتصر الحال على العشائر العربية فحسب بل أمتد ذلك الأرث ليشمل العشائر الكردية شمال العراق التي تعد امتدادا لدور العشيرة في العراق وطبيعة وجوده سواء من حيث التأثير في الانشطة الاجتماعية والاقتصادية أو من حيث العلاقة مع الدولة خلال الحكومات المتعاقبة على العراق[2] , فقد تشكلت امارات كردية تعود لعشائر متنفذة منها الامارة البابانية في المماليك الذين حكموا العراق للمدة 1749-1831 وتحالف العشائر السورجية والجاف وعشائر الكردية خلال القرن الثامن عشر التي اعتمدت التوسع بالقوة على حساب المدن والسيطرة على طرق التجارة ومرور القوافل سواء في داخل العراق أو في ايران مستغلة الحدود المفتوحة بين البلدين , كما سيطرت عشائر البرزنجية على أجزاء أخرى من الاراضي العراقية المجاورة لديار بكر وشمال اربيل[3] , وهو الأمر الذي كان يدفع الامراء والولاة العثمانيون على العراق للاستعانة ببعض تلك العشائر ممن يقف مع الحكومة ضد عشائر أخرى خارجة على إرادة السلطة أو تهدد السلم المجتمعي[4] , ولذا لم يعد غريباً تقرب السلطات الحاكمة في العراق مهما اختلفت توجهاتها ومشاربها من التعامل مع العشائر والتقرب من شيوخها والعمل على استرضائهم من خلال منحهم المرتبات أو المكافئات لغرض الاستفادة من دور عشائرهم في المحافظة على سلامة الطرق وتأمين السفر, لاسيما القوافل التجارية أو الرحلات المتعددة الاغراض بين الولايات. وعندما أحتلت البريطانيون العراق اثناء الحرب العالمية الأولى وأعلنوا الحماية عليه في عام 1914 أتصلوا بكبريات العشائر وأقاموا علاقات وديه مع شيوخها بغية تعزيز سيطرتهم وأدراكاً منهم لدور العشائر فأنهم عملوا على أنشاء قانون دعوى العشائر عام 1918 لمعالجة النزاعات والصراعات الداخلية التي يعجز عن حلها الشيوخ فيما بينهم[5] , إذ يقوم النظام العشائري في العراق على أساس أعراف "سواني " وهي بمثابة قوانين تحكم أفراد العشيرة وتنظم العلاقات الاجتماعية فيما بينهم ومع العشائر الأخرى وجرى ترسيخها وتعديلها خلال مراحل عديدة ومتلاحقة ويكون الشيخ هو المرجع الاول والرئيس في إجراءات تطبيقها فهو يمثل السلطة العليا في عشيرته وهو المعبر عن إرادتها, وقد أثبت بعض الشيوخ مقدرة فذة في اطفاء الفتن وحل النزاعات الناشئة عن طريق الفصل "الدية " التي تدفع لذوي المقتول مقابل فرض الجلاء على الجاني وابعاده من مناطق سكناه [6].وحينما أندلعت ثورة العشرين في الثلاثين من حزيران من ذلك العام ضد الاحتلال البريطاني وقف إزاءها بعض الشيوخ مترددين ورافضين على أساس أن بريطانيا سوف تفي بوعودها للعراق وتمنحه الاستقلال لأن السير برسي كوكس خاطب جمعا من الشيوخ والعلماء في لقاء له معهم في بغداد " اننا لم نحارب العرب بل جئنا لتحريرهم من الحكم التركي "[7] ولما حصل انقسام في مواقف بعض الشيوخ إزاء الاجراءات البريطانية اثناء تشكيل الجكومة العراقية في 25 تشرين الأول 1920 دعت السلطات البريطانية الشيوخ الموالين لها ومنحتهم الاراضي وسجلتها باسمائهم وخولتهم فض المنازعات الناشئة وعينت لهم مأمورين وحمايات لتنفيذ أوامرهم وتقوية دورهم إزاء الاخرين الذين لم ينخرطوا تحت لوائها وعارضوا تشكيل حكومة وطنية في ظل الاحتلال[8].

الدور السياسي لزعماء العشائر:

بالرغم من أن ثورة العشرين كانت انطلاقتها ذات جنبة عشائرية محضة الا انها سرعان ما تطورت ليتدخل في توجيه مساراتها العلماء ورجال دين بارزين , وحينها أدركت بريطانيا أن دور العشائر لا يمكن أن يكون هامشياً في مجتمع يشكل فيه العرف العشائري نظام عتيد[9] , ولذا لجأت الى عقد مؤتمر لاختيار حاكم عربي للعراق نزولا عند رغبة العراقيين في تحيد نوع الحكم الذي ارتضوه أن يكون ملكياً وكان نتيجة لذلك أن رشح عدد من الشيوخ و الوجهاء انفسهم لحكم العراق ومنهم طالب

النقيب نقيب اشراف البصرة وعضو مجلس المبعوثان العثماني سابقاً وصرح بأن العراقيين أولى بحكم بلادهم , فيما رشح الشيخ خزعل أمير المحمرة وشيخ قبيلة كعب العربية التي تسكن الاحواز والعمارة نفسه هو الاخر للحكم[10] , لكن الرأي الاخير استقر لصالح الأمير فيصل ابن الشريف حسين أمير مكة وتكون وفد عشائري للذهاب الى هناك بمشاركة بريطانيا والعودة بفيصل ملكاً على العراق ونال ذلك الأجراء رضا غالبية العشائر العراقية وسيوخها اللذين اصطفوا أمام محطات القطار التي يتوقف عندها موكب فيصل الاول في رحلته من البصرة الى بغداد[11] . لقد أظهرت ثورة العشرين وما تبعها من اجراءات دور العشائر العراقية في رسم ملامح الحكومة وقد انعكس ذلك من خلال طبيعة تعامل البريطانيين مع تلك العشائر ففي الوقت الذي لاحقت فيه بعض الشيوخ وحرمتهم من الاراضي والامتيازات بل ونفي بعضهم خارج البلاد مثل الشيخ شخير عبود والشيخ السيد محسن ابو طبيخ إلا أنها عادت واعترفت رسميا بمكانة الشيوخ واناطت بهم مسؤولية الحفاظ على الأمن وحماية طرق المواصلات[12], وخصصت لكبار الشيوخ قوة خاصة يشكلونها من عشائرهم والعشائر القريبة قوامها (200) فرد تعرف باسم البيرق ويقودها ضابط بريطاني لملاحقة الخارجين على الإرادة البريطانية[13] وهكذا تمكنت الادارة البريطانية من كسب ود ورضا الشيوخ في الوقت خلقت نوع من التنافس والحساسية بين الشيوخ انفسهم فعززت دور المقربين منها فيما اتبعت سياسة الترهيب ازاء الاخرين وهي السياسة القائمة على اساس فرق تسد التي عرف بها الساسة الانكليز. ولما كان العراق مقسما الى ستة عشر لواء حسب التقسيمات العثمانية فأن الإدارة البريطانية الجديدة عملت على العكس من ذلك بأن قسمت البلاد الى ستة عشر منطقة هي بغداد , البصرة ,الموصل , القرنة ,العمارة , الديوانية , الشامية , المنتفك , الحلة , خانقين , بعقوبة , سامراء , الدليم , دير الزور , كركوك , وقسمت تلك المناطق الى أقضية ونواحي[14] وذلك لتسهل عملية السيطرة عليها وامكانية أدارتها بنوع من الضبط والصرامة خاصة وانها عينت لكل منطقة حاكماً عسكرياً وغالبا ما فرضت الاحكام العرفية في تلك المناطق , فيما سعى برسي كوكس الى تشكيل مجاميع موالية له غالبية افرادها من العشائر ليكونوا قوة مساعدة في اعمال السيطرة وتعقب الخارجين عن الارادة البريطانية متبعا في ذلك سياسة الترهيب والترغيب مع الشيوخ فقد القي القبض على بعضهم وتم نفهيه الى الخارج كما حصل مع الشيخ حردان البو عيثه أحد شيوخ دليم وتم بعدها تنصيب ولده مشحن الحردان مكانه الذي انصاع لسياسة الموالاة والتقرب من بريطاني[15] , وهي السياسة ذاتها التي اتبعها البريطانيون مع الشيخ خيون العبيد في الناصرية الذي عين وكيلاً حكومياً في الشطرة براتب شهري ووعدوه بمنحه مقاطعات زراعية في منطقته على أن يلتزم بحفظ الامن والنظام فيها[16] , كما عملت الادارة البريطانية على ربط أفراد العشائر بشيوخهم وعدت الشيوخ هم المسؤولين امامها بشكل مباشر ومدتهم بالسلاح واغرتهم بالاموال واعفتهم من الضرائب , وهذا بطبيعة الحال قاد الى مرحلة مهمة وخطيرة اسهمت بشكل وآخر في توجيه مسار الحكم في العراق وهي أن هؤلاء الشيوخ بعد أن تهيأت لهم فرصة الاطلاع على الحياة السياسية والقرب من مراكز القرار فأن ذلك عزز لديهم الرغبة في العمل السياسي للحفاظ على المصالح الخاصة بهم أو للعمل على الصعيد الوطني بعد أن أصبحوا يدركون اهداف ومرامي السياسة البريطانية وأن حصول ابنائهم وافراد عشائرهم على قسط من التعليم بعد أن توفرت لديهم الاموال عزز من هذا المفهوم وساعد في تنامي الروح الوطنية لديهم وتنامي الحس القومي , ولم يعد العمل مع الإدارة البريطانية أو الحكومات المنبثقة عنها يأتي في وارد التابع والمتبوع بل على اساس المصالح المتبادلة والحفاظ على دور ومكانة الشيوخ وضمان مساهمتهم في صنع القرار السياسي للبلاد مقابل تمرير القوانين والارادات السياسية المطروحة على طاولات البحث والحوار , ولذا لم يعد غريبا اعتراض بعض الشيوخ على معاهدة عام 1922 التي وقعتها حكومة عبد

المحسن السعدون مع الجانب البريطاني مما جعل الحكومة في حرج شديد لاسيما بعد تعاون رجال الدين وتناغمهم مع مطالب العشائر العراقية الرافضة لتك المعاهدة [17], الامر الذي دفع الحومة الى اعتقال الشيخ مهدي الخالصي وعدد من رجال الدين السابع والعشرين من حزيران 1923 وابعادهم الى خارج العراق[18] فيما شنت حمله واسعة ضد الصحافة واغلقت عدد من الصحف المعارضة ترتب على إثرها موجه من الاحتجاجات الصاخبة التي عمت البلاد وخاصة بغداد وكربلاء والنجف مستنكرة اجراءات الحكومة وداعية الى اطلاع الشعب على ما يدور بين الحكومة والسلطات البريطانية[19] , لكن الحكومة من جانبها واجهت الاحتجاجات بالقوة والقت القبض على اكثر من ثلاثين من رجال الدين وابعدتهم الى ايران فيما وضعت اعداد أخرى من الناشطين والرافضين تحت المراقبة , بيد أن تلك الاجراءات لم تخفف من ثورة الشارع العراقي الا بعد لجوء نوري السعيد وزير الدفاع حينها الى انزال الجيش للشوارع وقمع التظاهرات بالقوة [20].لقد مثلت تلك الوقفة الجماهيرية تنامي الدور العشائري ممثلا بالشيوخ ورغبتهم في تعزيز دورهم المحوري في بلورة موقف سياسي ووطني يتناغم مع الولادة الجديدة للدولة العراقية ويضع الى جانب الاحزاب السياسية التي شكلها المدنيون والافندية وضباط سابقين عملوا في الجيش او مع الجيش العربي يضع الى جانبهم وبالتوازي ثقلاً مجتمعيا هائلا وهو الثقل العشائري مدعوما بدور المرجعية الدينية التي عضدت وساندت التظاهرات ووقفت خلفها بصورة وأخرى[21] , وكانت تلك الفرصة المواتية لدخول زعماء العشائر في الاحزاب السياسية ومطالبتهم بإسناد الريف ودعم المناطق الريفية والعمل على توظيف العمل السياسي لصالح الطبقة العاملة في الزراعة والفلاحة وبذلك تعزز مضمون العمل السياسي بين كونه قائم على اساس المصالح الفردية للشيوخ وابنائهم حصرا وهو ما عملت عليه السلطات البريطانية وارادته الى مصالح عامه تنعكس اثارها على الريف والواقع الاقتصادي للبلاد عموما[22], وكانت تلك بدايات نشطة ومشجعه سقلتها التجارب اللاحقة وعززتها الادوار الصادقة التي نهض بأعبائها بعض الوطنيين سواء من المدنيين أو زعماء العشائر [23] وإزاء الدور المتنامي لممثلي العشائر في المجلس النيابي وقدرتهم على توجيه الاحداث والتأثير فيها كتب الملك فيصل ابن الحسين أول مذكرة سياسية الى المندوب السامي البريطاني برسي كوكس في الثلاثين من كانون الاول 1922 طلب اليه استمالة المشايخ وفصلهم عن العلماء أذا ما أرآد للانتخابات أن تنجح وللمعاهدة أن تمر لأن وجود الثقل العشائري مع المرجعية الدينية لا يمكن تجاوزه اذا ما قرر الوقوف ضد اية قرار[24] , ولم يتوقف الأمر عند ذلك بل صرح الملك فيصل الاول ذات مره أن الحكومة اضعف من العشائر التي تمتلك اسلحة ورجال تفوق ما لدى الحكومة[25] وكان بعض رجال الدين اصدروا الفتاوى بتحريم المشاركة في الانتخابات وبإلغاء الادارة العرفية وإطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات وإعادة المنفيين السياسيين، والسماح بتأليف الجمعيات السياسية، وعد ذلك مطالب وطنية لإثبات حسن نيات الحكومة لإجراء الانتخابات , ولما لم تستجب الحكومة لشروط ومطالب الحركة الوطنية، فقد تقرر في اغلب أنحاء البلاد مقاطعة الانتخابات لأنها رأت في اجرائها تحت الانتداب تثبيتا للاستعمار وبعد تدخل الملك فيصل ولقاءه بعدد من المشايخ والزعماء جرت الانتخابات وشغل فيها رؤساء العشائر 19% من مجموع اعضاء أول برلمان عراقي منتخب عام 1925[26] وكان الشيخ زامل المانع أحد شيوخ الموصل يقف في مجلس النواب متحدثاً عن المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922 المطروحة للمناقشة فيبدي رأيه مخاطباً رئيسه "لقد وقفت أنا واصحابي من الاعضاء لدراسة المعاهدة وذيولها فوجدناها ثقيلة جداً لا تتحملها الأمة العراقية المسكينة فعدلناها كما ينبغي بعدما تركنا جملة من موادها حفاظا على صداقة بريطانيا حليفتنا وابدي رأيي بأن المعاهدة يجب أن تعود الى حكومة وطنية عراقية تفاوض بريطانيا بواسطة مندوبها على التعديل [27] وهذا في الواقع موقف متقدم في تلك المرحلة

ويظهر مدى التطور السياسي والدبلوماسي الذي بلغه بعض المشايخ واصبحت لديهم القدرة على المناورة والمساجلة السياسية المحسوبة التي تراعي الجانب الوطني في الوقت الذي تحسب فيه للعلاقات الدولية حسابها. وبعد دخول العراق عصبة الأمم عام 1932 واكتسابه لنوع من السيادة وتراجع الدور البريطاني أزداد نفوذ الشيوخ والعشائر واستغلت بعض الاحزاب ضعف الدولة واخذت تستقوي بالعشائر وتعتمد عليها بوجه الحكومة والتنظيمات السياسية المعارضة لها[28] , وظهر ذلك بشكل عملي بعد تشكيل ياسين الهاشمي لحزب الاخاء في بداية الثلاثينيات الذي ضم اليه رؤساء العشائر وشيوخها البارزين للضغط على الدولة والعمل على عرقلة الوضع السياسي سواء داخل البرلمان أو من خلال التحشيد في الشارع بحجج واساليب مختلفة سعياً منه للوصول للسلطة وهو الامر الذي تحقق في النهاية بمساعدة الشيوخ وتحشيد عشائرهم حيث أصبح رئيساً للوزراء عام 1935[29] لقد تمخض المجلس النيابي في العراق عن فئات اجتماعية عدة في مقدمتهم رؤساء العشائر والفئة المثقفة من الموظفين والمحامين وهم يشكلون الاكثرية في غالب الأحيان وكذلك المزارعون والملاكون وبعض العلماء الى جانب التجار والضباط القدامى[30], وعلى هذا الأساس هيمن رؤساء العشائر والملاكون الذين يملكون أراضي واسعة ويتمتعون بمركز مرموق ونفوذ كبير في المجتمع بنسبة كبيره من مقاعد جميع الدورات البرلمانية الستة عشر طيلة العهد الملكي ويظهر ذلك من خلال النسبة العددية في كل الدورات البرلمانية المتتالية , وقد اظهرت دراسة علمية عن نواب لواء الموصل عدد رؤساء العشائر الذين شاركوا في مجلس النواب حيث كانت نسبتهم لاتقل دائماً عن 14% من مجموع نواب المحافظة في كل دورة انتخابية[31]. لم يقتصر دور ممثلي العشائر على مناقشة الواقع الزراعي وما يتطلبه من قضايا الري والبذور والأسمدة بل ساهموا بشكل جدي فيما يطرح عن الواقع الاقتصادي للبلاد عموماً وما يخص الطبقة العمالية وذوي الدخل المحدود , فقد أولة أولئك النواب مسألة الضرائب والرسوم على سبيل المثال اهتمامهم داخل البرلمان لما لهذا الجانب الحيوي من أهمية في الحياة الاقتصادية للبلاد ومن تلك الضرائب :-

ضريبة الارض:

تعد تلك الضريبة من الضرائب المهمة التي تمس قطاعات واسعة من الشعب, فقد أولاها الزعماء العشائريين اهمية كبيرة في مناقشاتهم , ففي جلسة المجلس النيابي المنعقدة في ٢١ آذار ١٩٢٩ تقدمت حكومة عبد المحسن السعدون الثالثة[32] بلائحة "قانون طريقة تقدير ضريبة الارض وإجارتها " وأوفدت وزير ماليتها يوسف غنيمة الى المجلس ليشرح دواعي الضريبة إذ بين بان ضريبة الارض هي من الضرائب الاساسية والمهمة في العراق ذلك أنها تشكل واحداً من وارادات الدخل القومي للبلاد ، وطالب النواب بالموافقة على قانون لجباية هذه الضريبة , وهنا رد بعض الشيوخ ومنهم نائب الموصل ضياء يونس أن ضريبة الارض من الضرائب المهمة التي تستدعي عناية كبيرة من الحكومة وخاصة في بلد مثل العراق حيث تفرض فيه أكثر الضرائب على الارض ومنتوجاتها دون أن يكون هناك ما يقابلها من قبل الحكومة , فيما عبر شيخ آخر هو عبيد الله البريفكاني عن هذه اللائحة انها" بلية البلايا على كل مناطق العراق فكل شيء يجري لصالح الحكومة" وطالب بإعادة اللائحة لدراستها مجددا وتحديد الضريبة بالقدر الذي لايرهق كاهل المواطن البسيط[33].

واستمر شيوخ العشائر في نقدهم لتلك اللائحة وتعديلاتها لا بل ان بعضهم كرر الحديث خلال الجلسات للمطالبة بإعادة النظر في مجمل النظام الضريبي في العراق وأوضحوا أن جباية الارض بطريقة التخمين[34] بانها" من أشر الأمور وطريقة سقيمة لا يجوز تطبيقها في البلاد". ولم تمرر تلك الضرائب إلا بعد ضغوطات مارسها رؤساء الأحزاب على أولئك النواب الرافضين حيث صادق بعض الشيوخ وبعض النواب على هذه اللائحة في الجلسة المنعقدة في ٢٤ نيسان ١٩٢٩[35]. وبالرغم

من مرور اللائحة التي قدمتها الحكومة إلا أن الوقوف بوجهها وتبيان سلبياتها أشر حالة من تصاعد الموقف المبدئي والسياسي المتوازن في طروحات ممثلي العشائر وأنهم لم يعودوا مجرد أرقام في مجلس النواب لتمشية القوانين والقرارات بل لهم آرائهم ومواقفهم التي يعربون عنها وتأخذ بنظر الاعتبار, وحينما تقدمت حكومة ياسين الهاشمي الثانية عام 1935 الى مجلس النواب بلائحة قانون ضريبة الارض المعدل رفضها الشيوخ وطالب بعضهم بتعديلها ومنهم غياث النقشبندي أحد شيوخ لواء الموصل طالب الحكومة بعدم استيفاء الضريبة عن الاراضي واعتبارها تابعة لأجرة الارض، وايده في طلبه هذا عدد من النواب معتبرين ذلك من الامور المهمة التي يجب ان تلتفت الحكومة اليها، واجاب ممثل الحكومة في المجلس مبيناً أن حقوق التصرف مصونة وليس لها أية علاقة بسياسة الحكومة[36] ، وانها لا تمس بجوهر الموضوع الذي جرى التطرق اليه من قبل الشيوخ , وعند التصويت بالرأي على هذه اللائحة قبلت بشرط مراعاة العدالة الاجتماعية بين شرائح المجتمع عند تطبيقها[37]. لقد أفرزت تداعيات الحرب العالمية الثانية 1939-1945 على الوضع العام في العراق آثاراً خطيرة في الجانب الاقتصادي فارتفعت الاسعار وازداد الغلاء المعيشي لاسيما ما يتعلق منها بالعرصات والدور، اذ حدثت مضاربات أدت الى ارتفاع اسعار ها ارتفاعا غير طبيعي، مما حدا بحكومة نوري السعيد الخامسة الى تشريع "لائحة قانون ضريبة العرصات" من اجل الحد من هذه الظاهرة ثم قدمتها الى مجلس النواب لمناقشتها اقرارها[38] ، وجرى التصويت فوافق عليها عدد من الشيوخ فيما رفضها آخرون , وهنا ظهر المزاج الحزبي واضحا في مواقف رؤساء العشائر من القوانين واللوائح المطروحة فهم يركنون في هذا الجانب الى وضوح مصالحهم ومجاملة الاحزاب الاقرب الى توجهاتهم , أو تلك التي دعمت قرارات ذات مساس بمصالحهم ومصالح عشائرهم , وهو التوجه الذي أكسب العملية السياسية والبرلمانية في البلاد بعداً جديدا من الموازنة ومراعاة المصالح بين اقطاب الساسة العراقيين[39]. وعلى مايبدو أنه كان للملاكين تأثير كبير على الفئة الحاكمة ، فقد استطاع هؤلاء التأثير على الحكومة وحملها على اصدار تشريعات وتوصيات متعددة خدمة لمصالحهم ومصالح جماهيرهم مثل "لائحة قانون تأجيل تنفيذ قانون العرصات لسنة ١٩٤٠ الذي تقدمت به حكومة نوري السعيد السادسة الى مجلس النواب لمناقشتها ونتيجة للضغوطات التي مارسوها تم تأجيل العمل بذلك القانون[40]. وفي ١٠ تموز ١٩٤٨ قدمت حكومة مزاحم الباجه جي الى مجلس النواب " قانون تعديل الاول لقانون ضريبة الاملاك لسنة ١٩٤٠" , وقد تعرضت تلك اللائحة لموجة من الانتقادات حيث قال محمد حديد "أنه من اكبر البلايا في هذا البلد الاعمال الارتجالية والمعالجات الجزئية التي تتقدم بها الحكومات وفقدان التنظيم العام للحياة الاقتصادية" واضاف " ان الحكومة قدمت هذه اللائحة التي كان عليها ان تعفي مساكن الفقراء وتعوض عن هذا الاعفاء بزيادة الضريبة على الاملاك ذات الايجار الكبير" لكن المجلس صادق على تلك اللائحة بعد أن حصلت على تأييد من أغلب شيوخ العشائر وكان ضمن المصوتين احمد عجيل الياور، بركات ناصر ومجبل الوكاع وشيوخ آخرين[41] , وقد انعكست ممارسة الدور السياسي لزعماء العشائر الى تعزيز دور القيادي خارج نطاق العشيرة ,وافضت الى نزاع على السلطة بين الحكومة والعشائر حيث ظهر واضحا في تشكيل نوري السعيد لحزب الاتحاد الدستوري في بداية الخمسينيات وضم اليه اغلب زعماء الاحزاب لخلق موازنة مع الدور العشائري المتنامي ونجح في ذلك المسعى الى حد بعيد , ولكن ثورة 14 تموز 1958 اوقفت ذلك المسار وطويت صفحة العهد الملكي وتجربتها السياسية بعد اربعة عقود من مراحل بناء الدولة.

الخاتمة:

يتضح من خلال هذا البحث أن العشائر بوصفها شكل ونوع من النظام المستديم في المجتمع المدني قابل للتعايش مع التقدم الاجتماعي والحضاري لاسيما بعد أن تهيأت الفرصة لزعماء العشائر العراقية للوصول الى مراكز مهمة ضمن البناء الرسمي للدولة والمشاركة في بناء مؤسساتها الوطنية والاستفادة منها وانعكاس ذلك التفاعل على العشيرة ذاتها , ولما كان أبن العشيرة يدرك بالفطرة والتوارث أن سلامته ترتبط بشكل وآخر بسلامة العشيرة لذا وجب عليه الدفاع عنها والتفاني في سبيلها أكثر من أية جهة أخرى حتى وأن كانت الدولة التي ينتمي اليها واضحت العلاقة بين الفرد والعشيرة تقوى وتضعف حسب قوة الدولة ونظامها السياسي وما تستطيع أن تقدمه من ضمان لأمن ومعيشة الشعب , ولذلك ظل القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 يطبق على الحضر فيوجد محاكم وقضاة ومحامين لسكان المدن ، بينما بقي افراد العشائر يخضعون لقانون دعاوي العشائر لسنة 1924 حتى سقوط العهد الملكي عام 1958هو الأداة الحاكمة طوال سني العهد الملكي وإذا ما علمنا أن 70% من ابناء الشعب العراقي يسكنون الارياف فذلك يعني أن 70% من افراد الشعب لم يكونوا يخضعون للقانون المدني وانما تحكمهم النواميس العشائرية ونظمها السائدة واعرافها الموروثة وبالرغم من تعسف بعض الشيوخ وأثرائهم بسبب طبيعة النظام الاقتصادي السائد وتدني حالة الفلاحين والمزارعين من ابناء عشائرهم إلا أن مجمل العلاقة بين افراد العشائر وشيوخهم كانت تتسم دوماً بالاتفاق والتوافق بفعل العصبية القبلية فكان انتماء الشيخ الى مجلس النواب أو حصوله على منصب اداري لدى الحكومة يجعل افراد العشيرة مؤيدين ومساندين للدولة والنظام بفعل الدور الذي يمارسه شيخهم وهي المسار الذي تشكل في بداية الدولة العراقية وظل يلازم مسيرتها طوال العهد الملكي ويعزز من الفعاليات الاجتماعية التي تمارس على صعيد الريف والمدينة على حدٍ سواء وبالتالي فقد اسهم وجود العشائر في تكوين الهوية المعنوية للنظام السياسي في العراق وانضاج دوره في الجانب الحضاري والاجتماعي

الهوامش

([1]) ستيفن همسلي لونكريك , أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث , ترجمة جعفر خياط , ط5 , الرافدين للطباعة والنشر , بيروت , 2013 , ص145

([2]) رشحت بريطانيا الأمير فيصل ابن الحسين ملكا على العراق في آذار 1921 خلال انعقاد مؤتمر القاهرة، وفي حزيران من العام نفسه أيدت حكومة عبد الرحمن النقيب الترشيح وأجرت استفتاء للشعب حول ذلك، وتم تنصيبه يوم 21 اب 1921ملكا على العراق

([3]) عباس العزاوي , عشائر العراق ج1-2 , دار المحبة , لبنان , 200, ص32

([4]) علاء موسى كاظم نورس , حكم المماليك في العراق 1750-1831 , بغداد ,1988 , ص12

([5]) ارنولد ولسن , الثورة العراقية , ترجمة جعفر خياط , ط2 , بيروت , 2004 , ص55

([6]) عباس العزاوي , المصدر السابق , ص46

([7]) ارنولد ولسن , المصدر السابق , ص55

([8]) عباس العزاوي , المصدر السابق , ص64

([9]) معن فيصل مهدي القيسي , الملك فيصل الاول من الثورة العربية الكبرى الى تاسيس الدولة العراقية , بغداد , 2013 , ص102

([10]) حنا بطاطو , العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية , الكتاب الاول , ترجمة عفيف الرزاز , دار الحياة , 2011, ص66

([11]) عبد المجيد كامل عبد اللطيف، فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921-1933، بغداد، 2011 ، ص11

(12) معن فيصل مهدي القيسي , المصدر السابق , ص34
(13) عبود الهيمص , ذكريات وخواطر عن أحداث عراقية في الماضي القريب , بغداد , 1991 , ص24
(14) عيد جاسم نجم الدليمي , دور شيوخ العشائر العراقية في الاستقرار الامني في العراق (عهد فيصل الاول 1921-1933) , مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية , العدد2 , الانبار , 2018 , ص211
(15) محمد محمد سعيد الهيتي , التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في لواء الدليم للمدة 1932-1945 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاداب , جامعة الانبار , 2011, ص18
(16) جواد رضا رزوقي , سياسة الحكومات المتعاقبة تجاه العشائر واثرها على المجتمع العراقي 1869-1958 , مجلة لارك للفلسفة والعلوم الاجتماعية , واسط 2017 , ص169
(17)عيد جاسم نجم الدليمي , المصدر السابق , ص213
(18) المس غروترد بيل , العراق في رسائل المس بيل , ترجمة جعفر خياط , بغداد , ص131
(19) فاروق صالح العمر , المعاهدات العراقية البريطانية واثرها في السياسة الداخلية 1922-1948 , بغداد , 1977 , ص36
(20) علي البديري , انتخابات الجمعية التاسيسية في العراق 1922-1924 , مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية بغداد , د.ت , ص141
(21)فاروق صالح العمر , المصدر السابق , ص124
(22) المصدر نفسه , ص133
(23) علي البديري , المصدر السابق , ص139
(24) علي محمد كريم المشهداني , نظام حيازة الاراضي في العراق وانعكاساته السياسية والاجتماعية 1914-1965 , العدد 56 , مجلة كلية التربية , جامعة ديالى , 2012 , ص9
(25)عيد جاسم نجم الدليمي , المصدر السابق , ص215
(26) علي البديري , المصدر السابق , ص137
(27) محمد مظفر الادهمي , المجلس التاسيس , ص217
(28) عبود الهيمص , المصدر السابق , ص
(29) سامي عبد الحافظ القيسي , ياسين الهاشمي واثره في تاريخ العراق المعاصر 1922-1936 , دار دجلة , عمان , 2012 , ص135
(30) المصدر نفسه , ص234
(31) عيد جاسم نجم الدليمي , المصدر السابق , 216
(32) المصدر نفسه , ص217
(33) تشكلت وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة في 14 كانون الثاني 1928 حتى قدم السعدون استقالة وزارته في 20 كانون الثاني 1929 وقبلها الملك فيصل الأول ، وبقيت حكومة تصريف إعمال بالوكالة لمدة 98 يوما لحين تشكيل الحكومة الجديدة وظلت الوزارة تعرض على البرلمان القوانين الجديدة التي كانت وضعتها قبل استقالتها إلا أنها لم تضع أية لائحة قانونية أخرى.
(34) احمد فكاك البدراني وعفراء رياض محمد , دور شيوخ عشائر الموصل في البرلمان العراقي خلال ١٩٢٥-1958, مجلة التربية والعلم ,المجلد ١٥ , العدد الاول , ٢٠٢٠ , ص23
(35) المصدر نفسه , ص24
(36) المصدر نفسه , 26
(37) المصدر نفسه , ص28
(38) جودة جلال كامل , العراق بين معاهدتي 1930- 1948 دراسة تاريخية , مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية , 2019 , ص359
(39) المصدر نفسه , 361
(40) المصدر نفسه , ص362
(41) احمد فكاك البدراني وعفراء رياض محمد , المصدر السابق , ص27

المصـــادر

محمد محمد سعيد الهيتي , التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في لواء الدليم للمدة 1932-1945 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة الانبار , 2011
1. ارنولد ولسن , الثورة العراقية , ترجمة جعفر خياط , ط2 , بيروت , 2004
2. جواد رضا رزوقي , سياسة الحكومات المتعاقبة تجاه العشائر واثرها على المجتمع العراقي 1869-1958 , مجلة لارك للفلسفة والعلوم الاجتماعية , واسط 2017
3. جودة جلال كامل , العراق بين معاهدتي 1930- 1948 دراسة تاريخية , مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية , 2019
4. حنا بطاطو , العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية , الكتاب الاول , ترجمة عفيف الرزاز , دار الحياة , 2011,
5. سامي عبد الحافظ القيسي , ياسين الهاشمي واثره في تاريخ العراق المعاصر 1922-1936 , دار دجلة , عمان , 2012
6. ستيفن همسلي لونكريك , أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث , ترجمة جعفر خياط , ط5 , الرافدين للطباعة والنشر , بيروت , 2013
7. عباس العزاوي , عشائر العراق ج1-2 , دار المحبة , لبنان , 2000
8. عبد المجيد كامل عبد اللطيف، فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921-1933، بغداد، 2011
9. فاروق صالح العمر , المعاهدات العراقية البريطانية واثرها في السياسة الداخلية 1922-1948 , بغداد , 1977
10. المس غروترد بيل , العراق في رسائل المس بيل , ترجمة جعفر خياط , بغداد , 1978
11. عبود الهيمص , ذكريات وخواطر عن أحداث عراقية في الماضي القريب , بغداد , 1991
12. معن فيصل مهدي القيسي , الملك فيصل الاول من الثورة العربية الكبرى الى تأسيس الدولة العراقية , بغداد , 2013
13. علاء موسى كاظم نورس , حكم المماليك في العراق 1750-1831 , بغداد ,1988
14. علي البديري , انتخابات الجمعية التأسيسية في العراق 1922-1924 , مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية بغداد , د.ت
15. علي محمد كريم المشهداني , نظام حيازة الاراضي في العراق وانعكاساته السياسية والاجتماعية 1914-1965 , العدد 56 , مجلة كلية التربية , جامعة ديالى , 2012
16. عيد جاسم نجم الدليمي , دور شيوخ العشائر العراقية في الاستقرار الامني في العراق (عهد فيصل الاول 1921-1933) , مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية , العدد2 , الانبار , 2018
17. احمد فكاك البدراني وعفراء رياض محمد , دور شيوخ عشائر الموصل في البرلمان العراقي خلال ١٩٢٥-1958, مجلة التربية والعلم ,المجلد ١٥ , العدد الاول , ٢٠٠
18. الوزارات العراقية 1920-2010 , المركز العراقي للمعلومات والدراسات , ط2 , بغداد , 2011

Iraqi clans and their role in political and civilized integration in Iraq until the end of the monarchy in 1958

Abstract

The Iraqi society is one of the organically and socially interconnected societies due to the family rapprochement between its members, brotherhood ties, peaceful coexistence, and cultural and civilizational rapprochement, which were reinforced by similar values of clan systems and inherited tribal customs, which was positively reflected on achieving social peace and controlling the behavior of individuals according to standards stemming from the social and cultural reality. In Iraq and reinforced by the growing political role of the clan represented by its sheikh in the modern Iraqi state and its initial integration with the civil role adopted by the emerging parties after the formation of the Iraqi government in 1921.

Keywords, Iraqi society, elders, clans, leaders